



يهدى إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع: استمرار السلطات والأمن اللبناني في انتهاك حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين السوريين و تسليمهم إلى أجهزة مخابرات بشار الأسد وانتهاك كافة المواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب.

الرقم: ٥٦ تاريخ: ١٧ / ١٠ / ٢٠١٩

السيدات والسادة :

- استمراراً في تهديد حياة السوريين في لبنان أقدم الأمن العام اللبناني بناء على توجيهات غير قانونية وغير قضائية صادرة عن المدعي العام لجبل لبنان القاضي "غادة عون" مساء السبت ١٣ / ١٠ / ٢٠١٩ على تسليم خمسة لاجئين سوريين إلى مخابرات نظام بشار الأسد بعد انتهاء مدة عقوبة سجنهم في لبنان ( علماً أن محاكمتهم أساساً ليست من اختصاص القضاء اللبناني وهم لاجئين من القتل والقمع من قبل نظام بشار الأسد).

أهم المسؤولين عن عمليات تسليم المنشقين واللاجئين لنظام بشار الأسد هم:

( ١- السفير السوري في بيروت علي عبد الكريم علي، ٢- العقيد ملحم الحاج شيتي مدير مخابرات البقاع

٣- العقيد بيير أبو عساف قائد اللواء التاسع في البقاع ٤- العقيد جمال الجاروش الأمن العام اللبناني

٥- النقيب علي المظلوم ).

- إن الأمن العام اللبناني وبالتنسيق مع السلطات اللبنانية وسفارة نظام بشار الأسد في بيروت، يقوم بالترحيل القسري وتسليم اللاجئين السوريين وخاصة المعارضين لنظام بشار إلى المخابرات الجوية عبر الحدود السورية اللبنانية

السيدات والسادة

يشتمل القانون الدولي على مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق اللاجئين بشكل خاص أهمها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨

- اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وخاصة الاتفاقية الرابعة

- النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر بقرار الجمعية العامة رقم (٤٢٨) لعام ١٩٥٠

- اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول المتعلق بها لعام ١٩٦٧

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية الصادرة بنيويورك ١٩٨٧

- اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩

- إلا أن أهم اتفاقية تتعلق باللاجئ وحقوقه هي ( اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ ) ، حيث بينت هذه الاتفاقية من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية له وما هي المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها.

وقد عرّفت المادة الأولى منها من هو اللاجئ: "إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد".

وقد كرست الاتفاقية أيضاً أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها اللاجئ منها تأمين الإغاثة والتعليم والسكن وحق التقاضي والحصول على عمل مأجور والرعاية الصحية.

ونصت الاتفاقية في مادتها رقم (٣٣) على أنه لا يجوز للدولة أن تطرد لاجئاً أو تردده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

- كما نصت المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٧ على:

"لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرأ أي شخص أو أن تعيده ("أن تردده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب.

ولبنان دولة مصدقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وتحمل كافة التبعات القانونية الناتجة عن تسليم أي سوري لاجئ إليها وما يلحقه من خطر على حياته جراء تسليمه لنظام بشار الأسد مع علم السلطات اللبنانية بما ينتظر أي لاجئ سوري لدى نظام بشار وأجهزته الأمنية القمعية من تعذيب وقتل ممنهج.

السيدات والسادة :

بناءً على ما تقدم سردته من اتفاقيات وقوانين دولية تؤكد على احترام حقوق اللاجئين وتحث العالم على الالتزام بنصوص تلك الاتفاقيات والقوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان نبين لكم الآتي :

- ينظر الشعب السوري بدهشة واستغراب إلى الحالة المؤلمة والمزرية التي وصل إليها حال اللاجئين السوريين في دولة لبنان، من تردٍ كبير وملحوظ في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والمعاشي فلا حماية ولا حقوق لهم إنما اضطهاد وقتل واعتقال يمارس ضدهم بشكل ممنهج من قبل (مليشيات حزب الله) والحكومة اللبنانية والجيش اللبناني وأجهزة مخابراته القمعية.

- لقد دفع الإرهاب الذي يمارسه الأمن العام اللبناني مع بعض الجهات الحكومية الأخرى بحق اللاجئين السوريين وتهديد حياتهم بالقتل عبر تسليمهم لنظام بشار الأسد حيث مصيرهم المحتوم بالموت تحت التعذيب، إلى إقدام المعتقلين تعسفياً من السوريين في المعتقلات اللبنانية ومنها سجن رومية الشهير بانتهاكه لحقوق الإنسان للتفكير بشنق أنفسهم قبل تسليمهم لمخابرات بشار حيث تم تعليق أكثر من ١٦ مشنقة داخل سجن رومية من قبل المعتقلين السوريين ( بل وأقدم اثنان منهم على شنق نفسيهما اليوم الأربعاء ١٦ / ١٠ / ٢٠١٩ ).

- اللاجئ وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف العودة إلى ذلك البلد خشية التعرض للقتل أو الاضطهاد ويقع على عاتق الحكومات المضيقة منح اللاجئين اللجوء وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض فيها حياتهم للخطر.

لكل ما تقدم فإننا نطالب بما يلي:

١- (نحمل السلطات اللبنانية والأمن العام اللبناني المسؤولية الكاملة عن حفظ حياة اللاجئين السوريين أو أية مخاطر تلحق بهم نتيجة تسليمهم لنظام بشار الأسد).

٢- منع الحكومة اللبنانية من اتخاذ أي إجراء تعسفي بحق السوريين لإجبارهم على العودة القسرية إلى الأراضي السورية مما سيرضهم للقتل والانتقام من قبل النظام السوري.

٣- إلزام الحكومة اللبنانية فوراً بوقف الانتهاكات والتصرفات العدوانية التي يقوم بها حزب الله والمخابرات اللبنانية و الجيش اللبناني وكافة القوى والمليشيات اللبنانية ضد اللاجئين السوريين في لبنان بشكل عام .

٤- إطلاق سراح كافة السوريين المعتقلين تعسفياً من السجون اللبنانية فوراً .

٥- إلزام الحكومة اللبنانية بتأمين العلاج الفوري لكافة مرضى وجرحى اللاجئين السوريين في مخيمات عرسال بإشراف الصليب الأحمر ولبنان عامة .

٦- العمل على تأمين حماية دولية للاجئين السوريين في لبنان .

٧- إلزام الحكومة اللبنانية بإعادة توفير الظروف المعيشية والخدمية لأهالي المخيمات من اللاجئين السوريين .

٨- وقف الضغوط الأمنية على سكان المخيمات ، الذين هجروا قسراً من سورية إلى لبنان بسلاح حزب الله اللبناني ، الذي قتل المئات منهم وهو يستولي على قراهم وبلداتهم وممتلكاتهم ، ثم قام بطردهم من وطنهم وأرضهم الأم ، والآن يلاحقهم في لبنان بحملات تحريض مذهبية تهدد حياتهم وتنتهك أمنهم .

٩- تطبيق القوانين الدولية الخاصة باللاجئين على مخيمات لبنان .

١٠- نطالب بتحليل حزب الله اللبناني وهو جزء من الحكومة اللبنانية المسؤولية السياسية والجزائية عن الجرائم التي ارتكبتها الحزب بحق السوريين سواء في سورية أو في لبنان .

ينتهد القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين



